

قضايا الإصلاح الاقتصادي

فهم النظام الإيكولوجي

لريادية الأعمال في تونس مصر

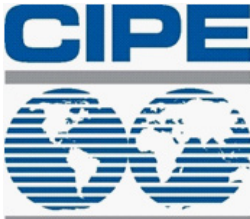
بقلم: د. عمرو عدلي

برنامج الإصلاح العربي والديمقراطية،

مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون، جامعة ستانفورد

المقال في كلمات :

- باستثناء المعلومات عن العقبات المالية التي تعوق النمو، هناك نقص كبير في المعرفة النظرية والميدانية بريادية الأعمال في مصر وتونس وسائر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- يهدف هذا الجهد البحثي لإنتاج معرفة ميدانية، إلى جانب نقد المفاهيم الموجودة فعلاً إزاء ريادة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم النامي بشكل عام.
- بالنظر إلى العراقيل البنيوية والمؤسسية في المنطقة، ينبغي تبني مفهوم شامل لريادية الأعمال، يضطلع بمعالجة مجمل النظام الإيكولوجي الذي يعمل في إطاره رياديو الأعمال الأفراد والمشروعات، وبحث كيفية تعاملهم مع الأطر التنظيمية والقانونية والمؤسسية.



published by the

Center for International Private Enterprise

an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce

1155 Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington, DC 20005 • USA

ph: (202) 7219200- • web: www.cipe.org • e-mail: cipe@cipe.org

مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE"، جزء من غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن، يعمل على بناء المؤسسات اللازمة للإصلاح الاقتصادي الذي يتبنى آليات اقتصاد السوق. والمركز لا يهدف إلى تحقيق الربح. وقد قدم الدعم لأكثر من ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة من الأسواق الصاعدة. ومنذ نشأته في 1983، تعاون المركز مع قيادات جمعيات الأعمال وصناع القرار ومؤسسات الإعلام في بناء الأطر القانونية والمؤسسية الداعمة لبيئة اقتصادية ديمقراطية. ومن أهم القضايا الأساسية التي يتعاون فيها المركز مع شركائه المحليين، تعزيز مفاهيم وممارسات حوكمة الشركات، ومواطنة الشركات، والنزاهة والشفافية، وكذلك تدعيم البنى المؤسسية لجمعيات الأعمال، وحقوق الملكية، وإيجاد حلول للتعامل مع قضايا قطاع الاقتصاد غير الرسمي، وغيرها من الموضوعات المرتبطة ببناء مجتمع اقتصادي سليم تنعكس آثاره على حياة المواطنين.



يضطلع مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون CDDRL في جامعة ستانفورد بالبحث والتدريب والتعليم وتنظيم الحوارات على مستوى الفكر والسياسات بهدف رفع مستوى الفهم العام للتنمية الاقتصادية والسياسية. وقد تعاون المركز الذي تأسس عام 2002 مع العلماء وصناع السياسات والتنفيذيين في مختلف أنحاء العالم للارتقاء بالمعرفة الجماعية بالروابط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المستدامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون. لمعرفة المزيد يرجى زيارة : cddrl.stanford.edu



ستمثل هذه المقالة جزءاً من التقرير المعنون "إصلاح النظام الإيكولوجي لريادية الأعمال بعد الثورة في تونس ومصر"، والذي سينشره مركز المشروعات الدولية الخاصة مع جامعة ستانفورد في ربيع 2014.

يهتم التقرير بالنظم الإيكولوجية لريادية الأعمال في تونس ومصر، ويستخدم التقرير مقارنة النظام الإيكولوجي لريادية الأعمال في إطار مسعى للإجابة عن أسئلة أوسع وأكثر تجريباً حول تنمية القطاع الخاص والتحول الرأسمالي في هذين البلدين.

يشمل نطاق الدراسة العقبات المؤسسية أمام ريادية الأعمال، المالية منها وغير المالية، وأوسع تنوع ممكن لريادي الأعمال والمشروعات في البلدين، بما يعكس واقع وتعقيد الظاهرة الاجتماعية/الاقتصادية لريادية الأعمال.

يعتمد هذا التقرير على عينة حجمها حوالي مائة مستجوب (مبحوث) من كل بلد. وقد صُممت العينتان بما يمثل تركيب ريادي الأعمال في مصر وتونس. فتمثل العينتان مختلف فئات وجماعات ريادي الأعمال حسب الأوزان النسبية لها، التي أكدت الأدلة الإحصائية. وقد قُسمت العينتان رأسياً على أساس ريادي الأعمال الحاليين والمحتملين، وعلى أساس النوع الاجتماعي. كما قُسمت أفقياً بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وكذلك على أساس التوزيع الجغرافي.

هذا مع استخدام استمارة استبيان وجماعات العينة والمقابلات الفردية معاً كجزء من دراسة كيفية لريادية الأعمال، تستهدف إنتاج وصف متماسك ومفصل للأسس المؤسسية لريادية الأعمال، وتحليلات دقيقة لكيفية التفاعل بين مختلف عناصر النظام الإيكولوجي. وتتبع الدراسة منطق المسوح الميدانية الكيفية.

مقدمة

الصغر من أي فرصة حقيقية للنمو إلى مشروعات صغيرة أو متوسطة. فهناك فئة قليلة من الشركات الكبيرة على قمة القطاع الخاص تنتج معظم القيمة المضافة، تتمتع عادةً بروابط قوية مع الأسواق العالمية والاستثمار الأجنبي(2).

لا شك أن الحواجز الكبيرة أمام الدخول للسوق والنمو التي تواجه الأغلبية الساحقة من ريادي الأعمال يمكن أن تساعدنا في تفسير الوضعية السيئة للقاعدة الأوسع للقطاع الخاص في البلدين، وفي سائر اقتصادات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويمكن إرجاع هذه العقبات إلى النظام الإيكولوجي لريادية الأعمال، ويُقصد به الإطار المؤسسي والتنظيمي العريض الذي يحكم دخول مجال الأعمال والخروج منه والنمو فيه. ومن الممكن استخدام نهج النظام الإيكولوجي لريادية الأعمال للإجابة على السؤال المجرد حول مسألة فشل الانتقال إلى رأسمالية قائمة على السوق شاملة وديناميكية في البلدين، على الرغم من مرور عقود طويلة من التحرير الاقتصادي.

وتعتبر ريادية الأعمال من أكثر السبل حيوية للتحويل الاجتماعي/الاقتصادي، فهي وثيقة الصلة بكل من: تنمية القطاع الخاص، والسياسات المتعلقة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وخلق فرص العمل، والابتكار والتنافسية. غير أنه على العكس من دراسة السياسات الاستاتيكية والمجالات التنظيمية أو المؤسسات والهيكل، يستطيع تحليل النظام الإيكولوجي لريادية الأعمال الإمساك بالصورة وهي في حالة الحركة. فمعالجة مسألة ريادية الأعمال يربط بين التحليل على المستوى الأصغر، الذي يلمس المعوقات المباشرة أمام الدخول إلى السوق والنمو، وبين التحليل على المستوى الأكبر، الذي يحاول تفسير الافتقار إلى الحيوية وانخفاض الإنتاجية ونقص رأس المال والاحتمالات الضعيفة للنمو وسط القاعدة الأوسع

تكشف الاضطرابات المستمرة في مصر وتونس منذ ثورتي 2011 عن رغبة عميقة في إعادة تشكيل كاملة للنظام الاقتصادي، فما زال الشباب والشابات ذوو التعليم المرتفع يجدون أنفسهم مهمّشين ومستبعدين في بلدهم. ومن ثم فقد ذهبت أدراج الرياح مطالبهم الأساسية بالحرية والعدالة الاجتماعية. ويكمن في قلب هذا الصراع المحتدم المطالبة بإصلاح اجتماعي/اقتصادي شامل، يمكن أن يؤدي فعلياً إلى بناء اقتصاد يحقق نمواً لفائدة جميع المواطنين، مع مستويات أعلى في الإنتاجية وتوليد الوظائف.

كانت مصر وتونس خلال العقود الثلاثة الماضية من بين أول البلدان العربية التي شرعت في التحرير الاقتصادي، وفتح الطريق أمام صعود قطاع خاص وطني، وقد قطع البلدان خطوات واضحة نحو تنمية القطاع الخاص بوجه عام. فعلى سبيل المثال، أوضح البنك الدولي(1) أن حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (باستبعاد القطاع النفطي) تتراوح بين 70 و75% في كل من مصر وتونس، وأن حصة القطاع الخاص في التوظيف تصل إلى 60% في مصر و80% في تونس.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المساهمة الكبيرة في الإنتاج والتوظيف، فلم يتسم القطاعان الخاصان في مصر وتونس بالإنتاجية والحيوية. وتتشكل القاعدة الأوسع للقطاع الخاص في كلا البلدين من عدد ضخم جداً من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، المملوكة عائلياً أو لا تستخدم عمالاً. وتتصف هذه القاعدة الواسعة للمشروعات بضآلة رأس المال، وانخفاض الإنتاجية، وتعمل بقدرة محدودة على النمو والنفوذ إلى الأسواق. وهو ما وصفته الأدبيات بـ "ملازمة غياب الحلقة الوسطى" حيث تُحرم المشروعات متناهية

وتحاول هذه المقالة الاشتباك النقدي مع الأدبيات المتاحة بشأن ريادة الأعمال الخاصة ومحدداتها وعراقيلها الاجتماعية/السياسية والمؤسسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتستهدف مراجعة هذه الأدبيات نقد الأدوات المفهومية المستخدمة في دراسة ظاهرة ريادة الأعمال في المنطقة عامةً، وفي مصر وتونس خاصةً. والهدف النهائي للمقالة هو وضع أجندة للبحوث المستقبلية تتعامل مع الثغرات في الأدبيات الراهنة، مع الاستفادة في الوقت نفسه من نتائجها.

حالة الأدبيات

تناول مفهوم ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

توصل بعض العلماء من مراجعتهم للأدبيات إلى أن "ريادية الأعمال في البلدان النامية هي الظاهرة الاقتصادية العالمية المهمة الأقل إخضاعاً للدراسة"⁽³⁾، فالتعريفات والمقاربات التي طورتها التقاليد العلمية الغربية المختلفة، لم تشمل كل أبعاد ونتائج أنشطة ريادة الأعمال في العالم النامي، بما فيه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وحسب "نود" (Naude) فإن "الاهتمام في البلدان النامية ينصب على البدء والنمو المتسارع لريادية الأعمال، وعلى توفير الحافز للتحويل البنيوي للاقتصادات، بينما ينصب الاهتمام في الاقتصادات المتطورة على التوصل إلى مصادر جديدة لنمو الإنتاجية"⁽⁴⁾. وفي جنوب العالم لا يمكن فصل ريادة الأعمال عن مسائل، مثل: خلق فرص العمل، ومكافحة الفقر، وزيادة النمو. وهو ما لا يتماثل مع السياسات والاهتمامات الأكاديمية في شمال العالم إزاء ريادة الأعمال بوصفها محركاً للنمو ومصدراً للابتكار والتجديد.

للقطاع الخاص في المنطقة. وفوق ذلك قد يساعد ذلك في إيجاد مخرج من الحلقة المفرغة للتنمية الفاشلة التي عانت منها مصر وتونس لعقود.

لماذا ظلت ريادة الأعمال الخاصة في مصر وتونس متخلفة رغم مرور عقود من التحرير الاقتصادي والحوافز والإصلاحات المشجعة للقطاع الخاص؟.. وكيف يمكن تطوير النظام الإيكولوجي لريادية الأعمال في البلدين بما يلي التطلعات العالية للمواطنين نحو نظام اجتماعي/اقتصادي منتج وعادل؟

تحاول دراستنا الإجابة على أسئلة أوسع وأكثر تجريدًا عن تنمية القطاع الخاص والتحول الرأسمالي في هذين البلدين. ويشمل نطاق الدراسة العقبات المؤسسية أمام ريادة الأعمال الخاصة، المالية منها وغير المالية، وأوسع تنوع ممكن لريادي الأعمال والمشروعات في البلدين، بما يعكس واقع وتعقيد الظاهرة الاجتماعية/الاقتصادية لريادية الأعمال.

يعتمد هذا التقرير على عينة حجمها حوالي مائة مستجوب (مبحوث) من كل بلد، وقد صُممت العينتان بما يمثل تركيب ريادي الأعمال في مصر وتونس. فتمثل العينتان مختلف فئات وجماعات ريادي الأعمال حسب الأوزان النسبية التي أكدتها الأدلة الإحصائية. وقد قُسمت العينتان رأسياً على أساس ريادي الأعمال الحليين والمحتملين. وعلى أساس النوع الاجتماعي. كما قُسمت أفقياً بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وكذلك على أساس المناطق الجغرافية.

وقد استخدمت استمارة استبيان وجماعات العينة والمقابلات الفردية معاً كجزء من دراسة كيفية لريادية الأعمال، تستهدف إنتاج وصف متماسك ومفصل للأسس المؤسسية لريادية الأعمال، وتحليلات دقيقة لكيفية التفاعل بين مختلف عناصر النظام الإيكولوجي. وتتبع الدراسة منطق المسوح الميدانية الكيفية.

بينها: مستوى التحصيل التعليمي، والنفاز إلى الأصول التي يمكن استخدامها كرأس مال، والنفاز إلى التمويل. وبالمثل فإن ريادة الأعمال المدفوعة بالرغبة في البقاء، والتي تشكل القسم الأكبر من أنشطة ريادة الأعمال في العالم النامي، ليست السبب ببساطة في انخفاض إنتاجية المشروع وانخفاض معدل نموه. وهو ما يجذب الانتباه أيضاً إلى العوامل التي تحدد مستوى النفاز إلى الفرصة.

يعرف "ستيفنسون" (Stevenson) ريادة الأعمال كمنظومة "تشمل ريادي الأعمال (وريادي الأعمال المحتملين)، والمؤسسات والأنشطة الحكومية التي تستهدف سياساتها زيادة مستوى نشاط ريادة الأعمال... وحيث يكون دور المؤسسات والحكومات هو دعم البيئات التي ستستمر في إنتاج ريادي أعمال جدد" (5). ويعيد هذا التعريف تحديد الأجندة البحثية لريادية العمال في البلدان النامية، حيث لا يتوقف تركيزه عند ريادي الأعمال والمشروعات الفردية، وإنما يمتد إلى المحددات الرئيسية لريادية الأعمال كمنظومة وكظاهرة اجتماعية واسعة. وفي وضع كهذا يكون من الأقل أهمية التمييز بين ريادي الأعمال على أساس الباعث والقدرة على النمو والابتكار، وإنما يصبح السؤال الأساسي هو: تحت أي نظام يمكن لريادية الأعمال أن تتشأ وتزدهر؟

حقوق الملكية وسيادة القانون

تعد الأدبيات التي تتناول حقوق الملكية والمحددات المؤسسية للرأسمالية القائمة على السوق، ومن ثم ريادة الأعمال، مهمة ومفيدة لدى مناقشة النظام الإيكولوجي لريادية الأعمال. وهناك عدد وفير إلى حد ما من الأدبيات التي تتناول تطور المؤسسات الاقتصادية في مصر وتونس خلال العقدين الأخيرين. وكيف أثرت في شكل الرأسمالية التي صعدت في البلدين. وقد تطرقت

وعلى هذا المنوال قام "المرصد العالمي لريادية الأعمال" (GEM) بمحاولة قوية لدراسة ريادة الأعمال في إطار تنوع أوسع للبلدان، يشمل الكثير من البلدان النامية غير الغربية. وطبقاً للمرصد المذكور فإن المعدلات الكلية الأعلى لنشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة (TEA) تتناسب تناسباً عكسياً مع الدخل. أي أن البلدان ذات الدخل المنخفض -وتحديداً البلدان النامية الأفقر- توجد بها معدلات أعلى من البلدان المتقدمة. وقد حاول المرصد العالمي لريادية الأعمال إزالة أي التباس محتمل، يميز بين مكونين أساسيين لريادية الأعمال بناء على الباعث لريادي الأعمال: ريادة الأعمال التي مبعثها الضرورة، مقابل ريادة الأعمال التي تدفعها الفرص. ذلك أن ريادي الأعمال الذين تدفعهم الضرورة يتواجدون بكثافة أكبر في القطاع غير الرسمي، ويديرون في العادة مشروعات صغيرة ومنتاهية الصغر.

ويعد هذا التمييز في المفهوم بين ريادة الأعمال المدفوعة بالضرورة وتلك التي تدفعها الفرص، تمييزاً يشوبه إشكالية لأسباب عديدة. فسؤال ريادي الأعمال عن بواعثهم وطموحاتهم لا يمكن الارتكان إليه على إطلاقه؛ إذ إنها تعكس بدلاً من ذلك المعوقات ذات الصلة ببيئة الأعمال، وسيكون من التبسيط المفرط تصور أن انخفاض رأس المال وضعف الإنتاجية كان خياراً. وفي الغالب، لا يعكس رياديو الأعمال المدفوعون بالضرورة وجود نية أو حافز لديهم كي يظل المشروع صغيراً وقليل الربحية، أو أن يعمل في ظل مستوى منخفض من النفاز إلى التمويل ورأس المال.

ويُنظر إلى الفرصة الاقتصادية غالباً بأكثر الطرق رسميةً وتجريداً من حيث الفجوة بين العرض والطلب التي يمكن لريادي الأعمال استغلالها لخلق الربح، والريع، والنمو للمشروع. غير أن مفهوم الفرصة يخضع لمحددات اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة، من

استقراراً، إلى حد استبعاد القاعدة الأوسع في القطاع الخاص من شباب ريادي الأعمال، والشركات الناشئة، والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وبينما تقوم النظم المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المصارف بشكل أساسي، لكن الأغلبية الساحقة من ريادي الأعمال ليسوا من المتعاملين مع البنوك التي تنظر إلى إقراضهم على أنه ينطوي على مخاطر كبيرة. يضاف إلى ذلك أن النظام المالي ليس مصمماً بحيث يسمح بكسر الحلقة الشريرة، حيث يؤدي الافتقار إلى رأس المال إلى المزيد من الافتقار إليه. فعلى جانب العرض، البنوك غير مؤهلة بما فيه الكفاية لتقييم المشروعات وتقدير المخاطر، ومن ثم تفضل البنوك الامتناع بالكلية عن إقراض عالي المخاطر كهذا، وبدلاً من ذلك تفضل البنوك إقراض الحكومات أو الشركات الكبيرة.

وتعزو الأدبيات مشكلات النفاذ للتمويل إلى أسباب متنوعة، فيرى البعض أن السبب الحقيقي للمشكلة يكمن في الفشل في تطوير بدائل للتمويل بالإقراض، مثل: رأس المال الاستثماري المجازف، وأسواق الأسهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونظم الرهن العقاري. بينما شدد آخرون على أن القطاع المصرفي منحاز بطبيعته ضد الداخلين الجدد للأسواق، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

غير أن بعض الأدبيات ترى في هذا مظهرًا من مظاهر ضعف سيادة القانون، وقلة احترام التعاقدات، وعدم كفاية حماية حقوق الملكية. ويرى اتجاه رابع أن المشكلة الحقيقية تكمن في بنية النظام المصرفي المملوك للدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فما زالت تونس ومصر تملكان قطاعين مصرفيين تسيطر عليهما البنوك العامة، مثل معظم بلدان هذه المنطقة. ومن طبائع الأمور أن تتصف هذه

هذه الأدبيات لكثير من المسائل المتعلقة بالنفاذ إلى التمويل، وسيادة القانون، والمحسوبة والفساد، والتخلف المستمر للهياكل الإدارية والقضائية.

ومع ذلك، فإن الدراسات المتعلقة بسيادة القانون في مصر وتونس متناثرة، وتقدم بالأساس فحصاً رسمياً وإحصائياً مع قليل من التحليل العميق الذي يمكن أن يفيد إصلاح السياسات والمؤسسات. من ثم ينبغي أن تسد دراستنا هذه الفجوة عبر التمثيل الأوسع لريادية الأعمال في البلدين. فامتلاك معلومات عن: ريادي الأعمال المحتملين، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العاملين داخل إطار القطاع غير الرسمي، وذلك من حيث مسائل خاصة بسيادة القانون مثل إنفاذ العقود، وتسجيل الملكية، واللجوء للتقاضي.. هذه المعلومات ينبغي أن تزودنا بطرق مختلفة لرؤية مشكلات ضعف سيادة القانون، وفهم مختلف الاستجابات لذلك الضعف.

وفوق ذلك، يجب الاضطلاع بمزيد من البحث للجذور السياسية لضعف سيادة القانون وحماية حقوق الملكية، ولمدى ترجيح أن يؤدي تغيير النظام في البلدين -محل الدراسة- إلى إصلاح دستوري.

العقبات المالية أمام النمو

كيف تناقش الأدبيات العقبات أمام الدخول إلى السوق والنمو؟.. هناك اتفاق واسع في الأدبيات بشأن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أن صعوبة الحصول على التمويل تعتبر عقبة رئيسية أمام نمو غالبية ريادي الأعمال في سائر بلدان المنطقة، بما فيها مصر وتونس. ولا يبدو أن المشكلة هي عدم النفاذ المطلق للقطاع الخاص إلى الائتمان، وإنما المشكلة في التوزيع غير المتساوي لفرص النفاذ لهذا الائتمان، حيث يعمل هذا التوزيع لصالح الشركات الأكبر حجماً والأكثر

مسألة الطابع غير الرسمي وريادية الأعمال

ركزت بعض الأدبيات التي راجعناها على تنمية القطاع الخاص. ويشير تصور القطاع الخاص في هذا السياق غالباً إلى مؤشرات إجمالية ومجردة في الاقتصاد القومي، مثل حصة القطاع الخاص في: الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة، والاستثمار، والصادرات، وخلق فرص العمل. وتُعد هذه المؤشرات مهمة في وصف التحول الكلي الحادث في بعض البلدان مثل تونس ومصر، بعد ثلاثة عقود أو أكثر من الخصخصة وتحريك التجارة ورأس المال.

وتتمثل المشكلة مع النهج الموضح عاليه في كونها مفرطة في الاستاتيكية والإجمال. فهي لا تبين الديناميات وراء تخلف القطاع الخاص، ومساهمته المحدودة في توليد النمو وتوزيع قاعدة الصادرات. وتزودنا دراسة ريادية الأعمال بمقاربة بالغة الحيوية لتحليل تطور القطاع الخاص وعملية الانتقال الجارية نحو اقتصاد السوق في هذا الجزء من العالم.

ويتمثل فرع آخر مناسب من المعرفة في الطابع الاقتصادي غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث يعد الطابع غير الرسمي من السمات السائدة لريادية الأعمال في الأغلبية الساحقة من الاقتصادات النامية، من حيث الناتج الكلي، وخلق فرص العمل، وعدد المشروعات الاقتصادية. ويقدر "شneider" Schneider نسبة الأنشطة بالقطاع غير الرسمي بما يتراوح بين 40 و60% في مصر، وبين 25 و35% في تونس(6).

تشكل المشروعات بالقطاع غير الرسمي-صغيرة الحجم جداً في العادة- نسبة مئوية كبيرة من كيانات القطاع الخاص في مصر وتونس. غير أنه على الرغم من حصة القطاع غير الرسمي الكبيرة في خلق فرص العمل، وخلق الأعمال، فإنه يتصف -حسب

البنوك بنقص الكفاءة، وضعف القدرة التنافسية، وأن تكون عرضة للمحسوبية.

وعلى الرغم من الشرح الواسع في الأدبيات للعقبات المالية أمام النمو، تظل هناك بعض الفجوات التي تحتاج تفسيراً. فهناك القليل مما كُتب عن الوسائل غير الرسمية للتمويل عبر شبكات الأسر والأصدقاء، والتي لا تمر بأي نظام مالي رسمي. ويمكن لكشف النقاب عن آليات الثقة والتبادل هذه أن تكون مفيدة في إثراء معلومات المعنيين بإصلاح السياسات، إلى جانب انخراط أولئك الشركاء في أي إصلاح مستقبلي.

وتمثل الفجوة الثانية التي تجاهلتها الأدبيات في تحديد أثر إصلاح القطاع المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونفاذ ريادي الأعمال الشباب إلى التمويل. وهناك دلائل تشير إلى أن الإصلاح قد حقق نفاذاً محدوداً إلى التمويل بالنسبة لأغلبية المشروعات الخاصة في المنطقة.

العقبات غير المالية أمام النمو

هناك قليل من الاهتمام الذي أولي للعقبات غير المالية التي تواجهها المشروعات -خاصة المشروعات الناشئة، ومشروعات شباب ريادي الأعمال، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأولئك العاملين في إطار القطاع غير الرسمي. فهناك النزر اليسير من أدبيات ريادية الأعمال، أو تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو تنمية القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تصدت لعقبات النمو غير المالية، مثل: السياسات والأجهزة الضريبية، وقوانين العمالة، والنفاذ إلى البنية التحتية. ويستمر هذا النقص في الأدبيات على الرغم من أهمية هذه العوامل في تفسير نطاق وإيقاع تطور ريادية الأعمال في المنطقة، ومن ثم يجب أن تُعطى أولوية في أي بحث مستقبلي لريادية الأعمال.

ريادية الأعمال للإناث

ظلت الأدبيات تؤكد أن النوع الاجتماعي -ذكر وأنثى- لا يؤثر تأثيراً هائلاً على ريادية الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، غير أن ريادية الأعمال للإناث في المنطقة -بما فيها مصر وتونس- بدأت تحصل على اهتمام بحثي في السنوات القليلة الماضية. وهناك اتفاق عام على أن مساهمة النساء الكلية في الأنشطة الاقتصادية منخفضة جداً في المنطقة مقارنة بالأجزاء الأخرى من العالم النامي. فتقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن "32% فقط من النساء في سن العمل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يشاركن في قوة العمل، مقارنةً بنسبة 56% في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وأكثر من 61% في البلدان الأعضاء في المنظمة. أما نسبة التشغيل الذاتي للإناث فتبلغ نصف نظيرتها عند الذكور" (9).

وفي واقع الأمر يوضح التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي (10) أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتل المركز الأخير في سد تلك الفجوة. إذ تبلغ فجوة النوع الاجتماعي المسجلة في بلدان المنطقة 58%، مقارنةً بـ64% في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، و67% في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

وقدمت الأدبيات صوراً مختلطة للتمييز ضد ريديات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فحسب البنك الدولي (11) هناك عقبات كبيرة أمام الدخول إلى السوق والنمو تواجهها المشروعات المملوكة للذكور والإناث على حد سواء في المنطقة، وعلى العكس من ذلك يرى "الحميدي وبازلنت" (12) (El-Hamidi and Baslevent) وجود تمييز يمارس ضد ريديات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. غير أنهما أرجعا المعوقات الكبيرة أمام نمو ريديات الأعمال ودخولهن إلى السوق، إلى ما هو خارج البيئة

الأدبيات- بإنتاجية منخفضة، وأجور هزيلة، وإمكانية نمو قليلة، ومن ثم تأتي مساهمته الضئيلة في توليد الرفاه الاقتصادي الكلي. ويرى البنك الدولي (7) أن عدم قدرة القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المنافسة عالمياً، ترجع إلى ذلك المستوى العالي من الطابع غير الرسمي. فالنشاط في القطاع غير الرسمي يحرم ريادي الأعمال من فرص مهمة: "ويكلفهم خسائر تتضمن محدودية النفاذ إلى الخدمات العامة، والتوسع غير المربح، ومحدودية النفاذ إلى التمويل وخدمات الأعمال، وقلة احتمالات التعاون مع القطاع الرسمي" (8).

بيد أنه لا يجوز التعامل مع التحديات الكثيرة التي يواجهها القطاع الخاص غير الرسمي على أنها عقبات طبيعية أو لا مفر منها. فهناك كوابح مؤسسية، واجتماعية/اقتصادية، وسياسية عميقة تخلق وضعاً تكون فيه الكتلة الأكبر من القطاع الخاص صغيرة الحجم وتعمل في الظلال بإنتاجية منخفضة مع إمكانية نمو ضعيفة.

ينبغي أن يتضمن البحث المستقبلي عينة ممثلة من لريادي الأعمال غير الرسميين بهدف الإجابة عن الأسئلة التالية: كيف تؤثر الأوضاع المؤسسية والتنظيمية الرسمية في دراستي الحالة المعنيتين؟.. وكيف يستجيب رياديو الأعمال غير الرسميين لهذا التأثير (تمويل غير رسمي، وكذلك رعاية وتشبيك وائتمان غير رسمي)؟.. وماذا بإمكان الحكومة أن تفعل لدعم هذه الآليات، وتمكين المشروعات غير الرسمية من تحقيق كامل طاقتها؟.. وما سبب تخلف الطابع الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالرغم من تبني مبادرات لإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي منذ منتصف التسعينيات؟.. وما هي الأسس السياسية وراء الافتقار للطابع الرسمي، أو زيادته؟

المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادية الأعمال

رغم وجود كثير من أوجه التشابه بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وريادية الأعمال، فكل منهما يعايشان ذات النظام الإيكولوجي الأوسع، فإن الأدبيات ترى وجود فوارق كبيرة أيضاً بينهما. وفي الحقيقة "أن معظم المشروعات الجديدة مشروعات صغيرة، حتى إن جزءاً كبيراً من أدبيات ريادة الأعمال يُعنى بديناميات المشروعات الصغيرة والمتوسطة" (14). وقد وردت الملاحظة ذاتها في تقرير المرصد العالمي لريادية الأعمال عن مصر حيث قال "إن الأغلبية الواسعة من المشروعات التي تمر بمرحلة مبكرة والمؤسسة حديثاً تتكون من مشروعات صغيرة الحجم: إذ تمثل 68% و60% و55.9% من المشروعات الناشئة والوليدة والمؤسسة حديثاً على التوالي" (15).

وبالرغم من الزيادة العددية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإنها تعاني من أوجه قصور عدة، مثل: انخفاض الإنتاجية، وانخفاض معدل الرسملة، وضآلة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة. وتشبع أوجه القصور هذه في سائر الاقتصادات النامية، فعلى النقيض من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "حيث تولّد المشروعات الصغيرة والمتوسطة 55% من الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن الشركات الكبيرة والحكومية هي التي تنتج النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفقر، ومن ثم، فإنها تفتقر إلى الفاعلية الاقتصادية التي يمكن أن تشكلها المشروعات الصغيرة والمتوسطة" (16). وينطبق هذا التحليل على معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما فيها مصر وتونس، حيث إن الشركات الكبيرة المتمتعة بفرصة نفاذ أكبر إلى الموارد المالية وغير المالية هي التي تنتج معظم الناتج المحلي الإجمالي.

المباشرة للأعمال، وأرجعها إلى الأطر التنظيمية والقانونية الأوسع التي تؤثر على وضعية النساء. فأشارا، على سبيل المثال، إلى قوانين الإرث في مصر، التي تتيح للإناث أصولاً أقل للبدء بمشروعات، "ومن ثم ضمانات أقل للحصول على قروض، ولا تملك النساء، في العادة، أراضي أو بيوتاً أو مركبات، ويتسم الوضع بصعوبة أكبر في المناطق الريفية، حيث تنحصر أصول النساء في الحليّ أو الأثاث، وهي لا تصلح لتلبية متطلبات الاقتراض الرسمي". ويصل تقرير حالة الفرص الاقتصادية للشباب إلى نفس النتيجة فيما يتعلق بعدم حصول الإناث على الأصول، ومن ثم رأس المال. ومن النقاط المثيرة في هذا التقرير أن فجوات النوع الاجتماعي في الحقوق القانونية لا تضيق مع ارتفاع الدخل: "فحتى المشتغلات في القطاع الرسمي واللاتي يتميزن بمستويات عالية من التعليم يجدن أنفسهن عرضة للمخاطر. ومن ثم، فإن حشد التأييد على هذه الجبهة يمكن أن يؤثر لصالح النساء من جميع الفئات والمجموعات العمرية" (13).

وقد بدأت أبعاد النوع الاجتماعي لريادية الأعمال تصبح موضع تركيز خاص للدراسات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، غير أن دراستنا القادمة تستهدف إضافة الكثير إلى المعلومات المتاحة عن هذا الموضوع. إذ لم تقدم أي من الأدبيات محل المراجعة إجابة عميقة ومفصلة عن السؤال: كيف يمكن لجنس ريادي الأعمال أن يؤثر في دخوله للسوق وإمكانية نموه؟.. وينبغي على البحوث المستقبلية أن تستخدم عينات ممثلة للنساء من كل الجماعات الفرعية، مثل التقسيمات التي تتعلق بالمجال الجغرافي، ومجال النشاط الاقتصادي، والمجال المتعلق بالوضعية الرسمية. ولا بد لهذا أن يوفر توصيفاً وتحليلاً أفضل للطرق المختلفة التي من خلالها تواجه ريادة الأعمال عبر المنطقة عقبات في النمو والدخول إلى السوق والخروج منه، ترتبط بالنوع الاجتماعي.

وقد بينت معظم الأدبيات أن أغلب أساليب العلاج على مستوى السياسات للعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تركزت في مجال الإقراض. وتحاول أساليب العلاج هذه سد الفجوة التي تركها النظام المالي والمصرفي، عن طريق إنشاء صناديق ووكالات خاصة لذلك.

ولقد ركز معظم العمل بخصوص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة على عقبات النمو من زوايا فنية واقتصادية بحتة، بينما لم يوجه سوى اهتمام قليل إلى الجذور السياسية والمؤسسية، وعلى مستوى السياسات للأوضاع الحالية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجانب الأعظم من القطاع الخاص تقريباً من حيث خلق فرص العمل وعدد الشركات، فحسب تقديرات "ستيفنسون" (21) (Stevenson) تشكل المشروعات التي تشغل أقل من 50 عاملاً 95% على الأقل من مشروعات القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وطبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن عام 1996 فإن المشروعات المكونة من شخص واحد تمثل أكثر من 50% بقليل من إجمالي المشروعات الخاصة، تليها في الترتيب المشروعات المكونة من شخصين بنسبة 26%، وهو ما يعني أن 76% من كل مشروعات القطاع الخاص مكونة من أقل من 3 عمال. وقد بلغ متوسط عدد العاملين في كل مشروعات القطاع الخاص غير الزراعية في مصر 2.9 عامل عام 1996" (22). وفي تونس قدر البنك الدولي (23) حصة العاملين بالشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة 97.8% من إجمالي العاملين، غير أنها تعاني من انخفاض بالغ في الإنتاجية، وضآلة رأس المال والنتائج. ولم تكتفِ الأدبيات بتأكيد أن العقبات الكبيرة أمام الدخول إلى السوق

وهو ما يستدعي اهتمامنا بالظاهرة التي شددت عليها غالبية الأدبيات المتاحة عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ألا وهي ظاهرة "متلازمة غياب الحلقة الوسطى". حيث تعكس هذه المتلازمة عدم قدرة معظم المشروعات الخاصة على النمو من وضعية المشروع متناهي الصغر إلى مصاف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما ينتج في العادة عن عقبات وعراقيل متنوعة أمام النمو.

لقد أنتجت معظم الأدبيات الموجودة معرفة قيمة وكثيفة بالعقبات المالية أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويرى "القباني وكالهورفر" (17) (El-Kabbani and Kalhoefer) أن "محدودية فرص النفاذ إلى التمويل - المتمثل أساساً في القروض - ترتبط بعدم جاذبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للجهات المقرضة، فالقروض المصرفية تتطلب تاريخاً في الائتمان، وضمانات، وتقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية، وغيرها من الشروط غير المتاحة عادةً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة". ونظراً لوجود معظم هذه المشروعات في قطاعات غير كثيفة رأس المال مثل التجارة والصناعات الخفيفة، فإنها تفتقر في أغلب الأحوال إلى الأصول التي يمكن تقديمها كضمان (18). ويقدر الكاتبان المذكوران أن 95% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لا تحتفظ بحسابات مصرفية، ومن ثم تصبح آليات الادخار غير الرسمي هي مصدر التمويل الأساسي لها كرأس مال للبدء (19). وحسب دراسة ميدانية أجريت حديثاً أوضح 100% من المستطلعة آرائهم من أصحاب المشروعات متناهية الصغر (تشغل أقل من 5 عمال) أن الحصول على التمويل هو مشكلتهم رقم 1، مقارنةً بنسبة 43% عند أصحاب المشروعات الصغيرة، و30% في المشروعات المتوسطة، ولم تظهر المشكلة في حالة المشروعات الكبيرة (20).

المستوى، مثلما توجد ثغرات كبيرة لم تعالجها الأدبيات بما فيه الكفاية. ويهدف القسم الحالي إلى توظيف النقد السابق في وضع أجندة البحث المستقبلي لريادة الأعمال في المنطقة، وتوجيه الدراسة المشتركة المزمع القيام بها بين مركز المشروعات الدولية الخاصة وجامعة ستانفورد.

تعتمد الدراسة على عينة حجمها حوالي مائة مستجوب (مبحوث) من كل بلد. وقد صُممت العينتان بما يمثل تركيب ريادي الأعمال في مصر وتونس، فتمثل العينتان مختلف فئات وجماعات ريادي الأعمال حسب الأوزان النسبية لها التي أكدتها الأدلة الإحصائية. ولما كانت العينتان صغيرتين كما هو واضح فإنهما لا تستهدفان الوصف الكمي للخصائص الرئيسية لظاهرة ريادة الأعمال، أو التوصل لارتباطات إحصائية بين الظواهر المختلفة التي تنتمي لمجال هذه الدراسة، فقد كان هذا موضع اهتمام عدد كبير من الدراسات والتقارير والمؤشرات، مثل: تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)، والمؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية (GEDI)، وتقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي. وقد أصبح من المتفق عليه بالفعل أن النظم الإيكولوجية لريادة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليست مواتية للدخول إلى السوق ونمو الأعمال. ولن يكون هناك فائدة تذكر من إضافة المزيد إلى القائمة الطويلة من المواد الأكاديمية وتقارير السياسات وغيرها بهدف إثبات ما هو واضح ومثبت فعلياً، وإنما تستهدف الدراسة استخدام استمارة استبيان وجماعات العينة والمقابلات الفردية معاً كجزء من دراسة كيفية لريادة الأعمال، تستهدف إنتاج وصف متماسك ومفصل للأسس المؤسسية لريادة الأعمال، وتحليلات دقيقة لكيفية التفاعل بين مختلف عناصر النظام الإيكولوجي.

والنمو التي تواجه شباب ريادي الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات صلة بالأداء السيئ لمجمل الاقتصاد في مصر وتونس، وإنما اقترح بعضها أيضاً وجود صلة بين تلك العقبات وبين السياسات الإحصائية، ونموذج التنمية غير المستدامة سياسياً، والتي انهارت في ثورتي 2011(24).

لا تعاني الأدبيات المتاحة من القيود، فالكثير منها يركز على العقبات المالية أمام الدخول إلى السوق والنمو، مثل رأسمال البدء والنفوذ إلى الائتمان، لكن القليل تناول العقبات غير المالية رغم أنه من السهل إثبات خطورتها مثل العقبات المالية. ومن ثم، فإن دراستنا سوف تركز على العقبات غير المالية المعتادة مثل: السياسات، والنظم الضريبية، وقوانين العمالة، والتعليم، والتدريب المهني، والمنافسة، والنفوذ إلى البنية التحتية. ومن ثم ستضيف دراستنا بحث العقبات غير المالية إلى الدراسة العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبغض النظر عن حجم الشركات، لم تتناول الأدبيات مسألة التفاوتات بين المناطق الجغرافية المختلفة وأثرها على ريادة الأعمال في الشرق الوسط وشمال إفريقيا، فقد ركزت معظم الدراسات والتقارير والإحصائيات أساساً على العاصمة (مثل تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي). ويجب على البحث المستقبلي أن يتجاوز هذا النطاق إلى المراكز الحضرية الأخرى في المحافظات؛ لبحث ما إذا كانت المشروعات تواجه عقبات مماثلة أم مختلفة، وما إذا كانت هذه العقبات مرتبطة بعوامل محلية.

وضع أجندة البحث المستقبلي

قدمنا في الأقسام السابقة مراجعة نقدية موجزة للأدبيات العامة عن ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويتضح منها وجود نتائج عالية

(9) Organization of Economic Cooperation and Development (2013) “Competitiveness and Private Sector Development: New Entrepreneurs and High Performance Enterprises in the Middle East and North Africa”, Paris: OECD, p.14

(10) Global Gender Gap Report (2011), Geneva, Switzerland: World Economic Forum, p.15

(11) World Bank (2007) The Environment for Women’s Entrepreneurship in the Middle East and North Africa Region, Washington, D.C.: The World Bank, p.x

(12) El-Hamidi, F. and Başlevent, C. (2010), “The gendered aspects of MSES in MENA: Evidence from Egypt and Turkey”, Cairo: The Economic Research Forum (ERF), Working Paper 535, p.20

(13) State of the Field in Youth Economic Opportunities: A Guide for Programming, Policymaking, and Partnership Building (2012), Making Cents International, Global Youth Economic Opportunities Conference, SEPTEMBER 11 -

2012 ,13, Inter-American Development Bank’s Conference Center 1330 New York Ave., NW, Washington, p.187

(14) Naude (2008), p.3

(15) Global Entrepreneurship Monitor (GEM) (2010) Egypt Entrepreneurship Report

(16) State of the field in Youth economic opportunities (2012)

(17) El Kabbani, R. and Kalhoefer, C. (2011) “Financing Resources for Egyptian Small and Medium Enterprises”, Cairo: IDEAS working paper No.28, The German University in Cairo, p.1

(18) Ibid, p.5

(19) Ibid

(20) Ibid, p.11

(21) Stevenson (2011), p.81

(22) Stevenson, L. and Abdel Aziz, M. (2008) Influencing Policy Key Factors in the Case of a SME Policy Project in Egypt, Cairo: International council for Small business world, p.1

وتكمن المساهمة المتوقعة للدراسة في شمولها، ومحاولة تقديم صورة واضحة للأحوال على الأرض بالنسبة لرياديين الأعمال العاديين في مصر وتونس، وهو ما يعد منظوراً أساسياً لفهم الجوانب المؤسسية، وعلى مستوى السياسات من أجل الإصلاح في هذا السياق.

الهوامش:

(1) World Bank (2009) From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa, Washington DC: The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, p.26

(2) Stevenson, L (2011) Private Sector and Enterprise Development: Fostering Growth in the Middle East and North Africa, Northhampton (USA): Edward Elgar publishing, p.81

(3) Lingelbach, De la Vina, and Asel (2005) “What’s distinctive about growth-oriented entrepreneurship in developing countries?”, UTSA College of Business Center for Global Entrepreneurship Working Paper No. 1., p.7

(4) Naudé, W. (2008) “Entrepreneurship in economic development”. Research Paper, UNU-WIDER, United Nations University (UNU), No. 200820/, p. 8

(5) Stevenson (2011), p.45

(6) Schneider, F, Buehn, A. and Montenegro C. (2010) “Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007”, Policy Research Working Paper 5356, The World Bank Development Research Group Poverty and Inequality Team & Europe and Central Asia Region Human Development Economics Unit, p.515

(7) World Bank (2009), p.197

(8) Attia, S. (2009) “The informal economy as an engine for poverty reduction and development in Egypt”, Munich Personal RePEc Archive, Online at <http://mpa.ub.unimuenchen.de/13034/> MPRA Paper No. 13034, posted 27. January 2009 14:43 UTC, p.21

سلسلة "قضايا الإصلاح الاقتصادي": خدمة على الإنترنت يقدمها مركز المشروعات الدولية الخاصة لنشر للمقالات الإلكترونية. تطرح تلك الخدمة مقالات معمقة موجهة إلى شبكة من صناعات السياسات، وقادة الأعمال، والإصلاحيين المدنيين، والأكاديميين، وغيرهم من المهتمين بالقضايا ذات الصلة بالإصلاح الاقتصادي وعلاقته بتتمية الديمقراطية.

ترسل المقالات بالبريد الإلكتروني، ويتم نشرها على الموقع. فلو أردت الاشتراك، مجاناً، نرجو أن تشترك في شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بإدخال بريدك الإلكتروني في الموقع:

www.cipe.org أو www.cipe-arabia.org

يرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. على أن تتراوح عدد كلمات المقال ما بين 1000 إلى 3000 كلمة، وسوف يُنظر فقط إلى المقالات ذات الصلة برسالة المركز المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة من خلال إصلاحات تعتمد على السوق، وذلك على أساس قيمة المقال.

(23) World Bank, (2009) Policy Notes on SMEs Access to Finance in Tunisia, Washington DC: The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. World Bank Finance and Private Sector Development Economic and Social Development Department Middle East North Africa Region, p.6

(24) De Soto, Hernando, dialogue on the council of foreign affairs, 24 April, 2012, available on line: <http://www.youtube.com/watch?v=mg2773QYrrY>

عمرو عدلي زميل ما بعد الدكتوراه في برنامج الإصلاح العربي والديمقراطية بجامعة ستانفورد. حصل على الدكتوراه من قسم العلوم السياسية والاجتماعية بمعهد فلورنسا بالجامعة الأوروبية. وقد عمل قبل الالتحاق بستانفورد كباحث رئيسي بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، رئيساً لوحدة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كما عمل كدبلوماسي بوزارة الشؤون الخارجية. وفي ستانفورد، يدير مشروعاً بحثياً عن إصلاح البيئة التنظيمية الحاكمة لريادية الأعمال بعد الربيع العربي في مصر وتونس، والذي ستظهر مخرجاته في أوراق ومؤتمرات علمية لمناقشة السياسات.

الآراء الواردة بالمقال تعبر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تعكس بالضرورة رؤية مركز المشروعات الدولية الخاصة. ويسمح المركز بإعادة طباعة المقالات الواردة في سلسلة قضايا الإصلاح، و/أو ترجمتها، و/أو نشر المقالات الأصلية، بشرط:

• نسبة المقال إلى كاتبه الأصلي، وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة.

• إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بموضوع نشر المقال وإرسال نسخة منه إلى مكتب المركز في واشنطن.